جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الثقل النسبي للسلوك المحظور
دراسة في تحديد الجرائم الاكثر خطورة على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون

تقدم به الطالب

كريم طالب حمادي الشجيري

بإشراف
أستاذ القانون العام
الدكتور أحمد عبيس نعمة الفتلاوي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيّ العَظِيم

(سُورَةُ الحُجُرَات، الآيَةُ ١٣)

إهداء

إلى أبي و أمّي رحمهما الله تعالى . . .

إلى روح ابنتي وغاليتي التي خطفها القدر وهي في ريعان شبابها ولانقول الا ما يرضي الله

(انا لله وانا اليه راجعون)

إلى زوجتي ورفيقة دربي محبةٌ وعرفانٌ . .

إلى أولادي قرة عيني ومن اشد بهم أزري . .

أهدي هذا الجهد

شكر وعرفان

لا يسعني مع نهاية المطاف في كتابة رسالتي إلاّ أنْ أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد عبيس الفتلاوي ، لِمَا أحاطني به من رعاية علمية وزودني به من معلومات قيمة أفدت منها كثيراً في مرحلة كتابة الأطروحة، فله مني وافر الشكر وعظيم الامتنان.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الدكتور **ياسر حسين**، والدكتور **هشام جليل**، والدكتور محمد طالب، لملاحظاتهم القيّمة وإرشاداتهم السديدة، فلهم منّي كلُّ الشكر ووافر الامتنان.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الدكتور **زيد عدنان** عميد معهد العلمين، والاستاذ الدكتور صعب ناجي رئيس قسم القانون على ارشاداتهم السديدة والمعلومات التي ساعدت في تسجيل موضوع الرسالة.

والشكر موصولٌ إلى زملائي في المعهد، كما وأشكر الكادر الإداري من موظفين وموظفات الدراسات العليا ، وأشكر الكادر العامل في مكتبة المعهد و كلية القانون/ جامعة بغداد جميعاً، لِمَا بذلوه من جهود مشكورة في توفير المصادر التي اعتمدنا كثيراً منها في هذه الدراسة.

وإنْ نسيت، فلا أنسى شكر كل فرد في أسرتي؛ لكل مساندة منهم معنوية أو مادية.

والحمد لله المنعم المفضل أولاً وآخراً.

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل موضوع الثقل النسبي للسلوك المحظور دراسة في تحديد الجرائم الأكثر خطورة على الصعيد الوطني والدولي، وكما يبدو للوهلة الأولى للقارئ أنَّ هكذا الموضوع من الواضحات التي لا تحتاج إلى عناء البحث ومشقّة التحليل، إذ إنَّ التجريم للسلوك يُعدّ من مسائل القانون العام والتي تناولتها ايدي الباحثين والفقهاء بشنى الميادين ، القانونية والفقهية وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

ولكن من يتعمّق في الموضوع يجد أنَّ أكثر مباحثه ليست محل إتفاق في الفقه والقضاء الدوليين، بل أنَّ الأمر قد وصل إلى الاختلاف الكبير فيما يخص تكوين القاعدة الدولية للسلوك المحظور ، وإنّ الخلاف حول الثقل النسبي تواتر في السوابق الوطنية والدولية و في العقيدة القانونية بالإلزام.

فالدراسة حاولت أنْ تتعمّق في بحث أثر السلوك المحظور من حيث أساسه وقواعده وبواعثه سواء أكان مادياً او معنوياً من احتجاج وتحفظ وسكوت على تكوين القاعدة الوطنية والدولية لتحديد ثقلها النسبي كونها أكثر خطورة من خلال محاولة الوقوف على تعريف للثقل النسبي وللسلوك المحظور من جانب ، كما تناولت موضوع دور الثقل النسبي في تحديد الجرائم بشيء من التفصيل بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تكتنف دراسة الموضوع الأخير لما لهذا الموضوع من ترابط وتداخل مع موضوع تكوين القاعدة القانونية الوطنية والدولية.

وقد اعتمدنا على آراء الفقه الدولي باللغتين العربية والانجليزية تحديداً، كما تناولنا بالتحليل أحكام القضاء الدولي، لاسيّما المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم القضائية الجنائية الوطنية سواء أكان الحديثة منها أم القديمة، كما لم نغفلْ في التعريف في البدء باالموضوع بذكر التعريفات المتعددة وإن كان ذكر التعريف في البداية يُعدّ مصادرة على المطلوب ويُخالف الترتيب المنطقي للأمور، إلاّ أن ذكر معنى مؤقت للمصطلح الذي يُراد تعريفه سوف يُساعد على فهم المباحث الآتية وصولاً إلى استنتاج التعريف الدقيق.

وكما أنَّ أساس الإلزام لقواعد القانون الدولي العام تنظمها نظريتان هما: النظرية الإرادية والنظرية الموضوعية، فإنَّ أساس إلزام الحظر للسلوك المحظور لا يشذّ عن هذا الأصل، وانتهينا الى بيان الدور الذي يبتغيه الثقل النسبي على المستوى الوطني لتحديد السلوكيات المحظورة ، مع عدم إغفال ما لذلك السلوك من إسهام في أثر التصرفات الدولية الصادرة اشخاص تحت اي صفة ، ولاسيّما الاحتجاج الذي ما إن يصدر صحيحاً وفي الوقت المناسب فإنّه يُسهم في سريان القاعدة الدولية تجاه الدولة المحتجة، وذلك كون اغلب القواعد الدولية التي تحظر السلوك هي قواعد دولية آمرة والتي تسري تجاه الكافة من احتج من اشخاص القانون الدولي ومن لم يحتج.

واذا كانت الدراسة تظهر موضوع حديث النشأة رغم أنَّ فكرة تطبيقه استغرقت العديد من الدراسات والتفاسير القانونية والأبحاث التي تبحث في تبيان ملامح ما يستلزم تحديد السلوكيات الاكثر خطورة سواء أكانت الدولية منها أو الوطنية ، لضرورة حتمية تجسد تحقيق العدالة في مواجهتها، وإنصاف ضحايا الجرائم في حالة الإغفال عنها من طرف القضاء الجنائي الوطني للدول،

وعلى الرغم من أنَّ المراجع شحيحة التي تتناول الاختصاص الجنائي في مجال السلوك المحظور على المستوى الوطني والدولي وفيما يتعلق بتحديد ثقلها النسبي ، لكن خلصنا الى جملة من النتائج والتوصيات التي استقيناها من ثنايا البحث ضمن فصلين اثنين ففي الفصل الأول بينا مفهوم الثقل النسبي و السلوك المحظور وهذا ما كان على مبحثين حيث في المبحث الأول تناولنا مفهوم الثقل النسبي فيما خصص المبحث الثاني لمفهوم السلوك المحظور، إما في الفصل الثاني، بحثنا دور الثقل النسبي في تحديد الجرائم الاشد خطورة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال مواجهة الجرائم الاشد خطورة وتم تقسيم الفصل الى مبحثين في الأول دور الثقل النسبي في تحديد الجرائم الاشد خطورة على المستوى الوطني ، اما في المبحث الثاني دور الثقل النسبي في تحديد السلوك المحظور على المستوى الدولي. لنختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات التي نراها مهمة للاخذ بها .

هذا وما قدمنا لايخلوا من الخطأ والنسيان والله من وراء القصد .

الموضوع	رقم الصفحة
الفهرس	أ–ب
المقدمة	١–٥
الفصل الأول **مفهوم الثقل النسبي و السلوك المحظور**	٦–٦٨
المبحث الأول –مفهوم الثقل النسبي	٧
المطلب الأول– تعريف الثقل النسبي وتمييزه عن مصطلحات أخرى	٧
الفرع الأول– المدلول اللغوي والاصطلاحي لثقل النسبي	٨
الفرع الثاني– تمييز الثقل النسبي عن مصطلحات أخرى	١٧
المطلب الثاني– عناصر الثقل النسبي لتحديد الجرائم الأكثر خطورة	٢٢
الفرع الأول– العنصر النوعي	٢٢
الفرع الثاني العنصر الكمي	٢٧
المبحث الثاني – مفهوم السلوك المحظور	٣٣
المطلب الأول – التعريف بالسلوك المحظور	٣٤
الفرع الاول– المدلول اللغوي للسلوك المحظور	٣٥
الفرع الثاني– المدلول الاصطلاحي للسلوك المحظور	٣٨
المطلب الثاني– الإطار القانوني للسلوك المحظور في القواعد الاولية والثانوية	٤٧
الفرع الأول– السلوك المحظور في القواعد الأولية	٤٨
الفرع الثاني– السلوك المحظور في القواعد الثانوية	٥٩
الفصل الثاني **دور الثقل النسبي في تحديد الجرائم الاشد خطورة على الصعيدين الوطني والدولي**	٦٩–١٤٠

المبحث الأول – مفهوم الجرائم الأشد خطورة على المستوى الوطني	٧٠
المطلب الأول – التعريف بالجرائم الأشد خطورة على المستوى الجنائي الوطني	٧٠
الفرع الأول – الثقل النسبي للجرائم الأشد خطورة حسب التدرج التشريعي الوطني	٧١
الفرع الثاني – الثقل النسبي للجرائم الأشد خطورة حسب الاختصاص القضائي الوطني	٧٦
المطلب الثاني – دور الثقل النسبي في تحديد خطورة السلوك الأجرامي	٨٢
الفرع الأول – دور الثقل النسبي في تحديد خطورة السلوك الإجرامي على المستوى التشريعي	٨٣
الفرع الثاني – دور الثقل النسبي في تحديد خطورة السلوك الإجرامي على مستوى القضاء الوطني	٩٣
المبحث الثاني– دور الثقل النسبي في تحديد السلوك المحظور على المستوى الدولي	١٠٠
المطلب الأول– دور الثقل النسبي في تحديد الجرائم بموجب الاعراف والمواثيق الدولية	١٠١
الفرع الاول– دور الثقل النسبي بتحديد السلوك المحظور في ظل الاعراف الدولية	١٠١
الفرع الثاني– دور الثقل النسبي بتحديد السلوك المحظور في المواثيق الدولية بين الحربين الاولى والثانية	١٠٦
المطلب الثاني– دور الثقل النسبي في تدرج الجرائم وتحقيق التكامل القضائي الدولي	١١٥
الفرع الأول– دور الثقل النسبي في تدرج الجرائم الاشد خطورة دولياً	١١٦
الفرع الثاني– دور الثقل النسبي في تطوير القضاء الدولي وتحقيق التكامل القضائي	١٣١
الخاتمة	١٤١–١٤٦
المصادر	١٤٧–١٦٠
Summary	a–c